# أثر السياسات الائتمانية في تحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

## دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري*

نجم الحميدي، أسمهان الخلف، خليل الحمدان*

قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

* طالب دراسات عليا (ماجستير)

**الملخص**

تعبر السياسة الائتمانية عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات التسهيلات الائتمانية وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه التسهيلات ومتابعتها وتحصيلها.

وتعد الربحية، والسيولة، والأمان، والظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة من أهم عناصر السياسة الائتمانية. ويناقش هذا البحث الدور الذي تلعبه السياسة الائتمانية في تحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان، والتأكد من مدى مراعاة المصرف التجاري السوري لعناصر السياسة الائتمانية في عملية منح الائتمان، وذلك من خلال توزيع استبانه على العاملين في عدة فروع للمصرف التجاري السوري، وقد خلص الباحث إلى أنه يوجد أثر معنوي للسياسات الائتمانية على كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية: السياسات الائتمانية- مخاطر الائتمان المصرفي- كفاءة إدارة المخاطر

## ١ ــ المقدمة:

تعتبر المخاطرة جزأ لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهم هذه المخاطر وهي التي تنتج من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحديدها بدقة، والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها. ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها لتخفيض تلك المخاطر إلى الحد المقبول.

**٢ ــ أهمية البحث:**

يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية حيث يلعب الائتمان دوراً مهماً في عملية تنمية الاقتصاد الوطني فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني. وكون الائتمان علاقة مالية فلا بـد أن يكـون محاطـاً بمجموعة من المخاطر. وتنبع أهمية البحث من ضرورة وجود إدارة متخصصة في مخـاطر الائتمـان المصرفي ومعرفة مواصفاتها والوظائف التي تقوم بها والآلية التي تتبعها وذلك للتقليـل مـن مخـاطر الائتمان الممنوح للعملاء من خلال ما تقوم به هذه الإدارة من مراقبة أوضاع العملاء وتحليل مراكزهم المالية وبالتالي صياغة قرار ائتماني سليم.

**٣ ــ أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى السياسات الائتمانية وأثرها في عملية تخفيض مخاطر الائتمان.
- الإطلاع على واقع السياسات الائتمانية في المصرف التجاري السوري.
- وضع المقترحات الملائمة حول فعالية وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية.

**٤ ــ مشكلة البحث:**

إن أية عملية ائتمان لا بد وأن تكون محاطة بمجموعة من المخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون لديه القدرة على السداد ولكنه لا يرغب لسبب أو لآخر. ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه في السداد. وتكمن المشكلة في كيفية التقليل من هذه المخاطر، وهذا يثير عدة تساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها منها:

- ما هي أهم العوامل المؤثرة في كفاءة إدارة مخاطر الائتمان ؟
- ما هو تأثير وجود إدارة متخصصة في مخاطر الائتمان في التقليل من مخاطر الائتمان ؟
- ما هي الآلية التي تتبعها هذه الإدارة المتخصصة للحيلولة دون وقوع هذه المخاطر؟

**٥ ــ فروض البحث:**

يسعى البحث لاختبار الفرضية الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين إتباع سياسات الائتمانية سليمة وتحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري.

**٦ ــ منهجية البحث:**

**٦ /١ ــ مجتمع وعينة البحث:**

تم اختيار المصرف التجاري السوري مجتمعا للبحث. أما عينة الدراسة فشملت العاملين في أربع فروع من فروع المصرف التجاري السوري، وهي (فرع٣ اللاذقية- فرع١ حلب- فرع٦ دمشق- فرع الرقة). حيث تم توزيع (١٣٠) استمارة استبيان على هذه العينة تم استعادة (١١٠) منها والصالح للتحليل الإحصائي (٩٤).

**٦ /٢ ــ أساليب جمع البيانات:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال نوعين من مصادر البيانات:

٦ /٢ /١ ــ المصادر الثانوية: يقصد بها البيانات والمعلومات الواردة في الكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث.

٦ /٢ /٢ ــ المصادر الأولية: يقصد بها البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية والتي تم جمعها من خلال تصميم أداة خاصة تمثلت باستبانة صممت لهذا الغرض حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي المتدرج (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد وزعت الاستبانة يدوياً على عينة البحث، وتم تقدير صدق أداة القياس Valibity من خلال عرض الاستبيان على بعض المحكمين من الأساتذة الجامعيين المختصين بإدارة الأعمال للتأكد من مدى دقة وملائمة العبارات لأهداف البحث، حيث تم الأخذ بآرائهم وأجريت التعديلات المناسبة، وقد تم التأكد من مصداقية الاستبانة باستخدام معامل ألفا- كرونباخ حيث كان (٠.٨٢٥) للسياسات الائتمانية و(٠.٨٣٤) لكفاءة إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وهي أكبر من الحد الأدنى المقبول في العلوم الاجتماعية البالغ(٠.٧٠).

**٦ /٣ ــ الأساليب الإحصائية:**

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS, V.١٥) حيث تمثلت الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحقيق أهداف البحث واختبار الفروض بما يلي:

- اختبار ألفا – كرونباخ لقياس درجة اتساق فقرات الأداة لكل متغير.
- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.
- تحليل الانحدار البسيط لقياس الأثر بين متغيرات البحث.

**٧ ــ نموذج البحث:**

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة بالمخطط التالي:

**الشكل رقم (١) نموذج البحث**

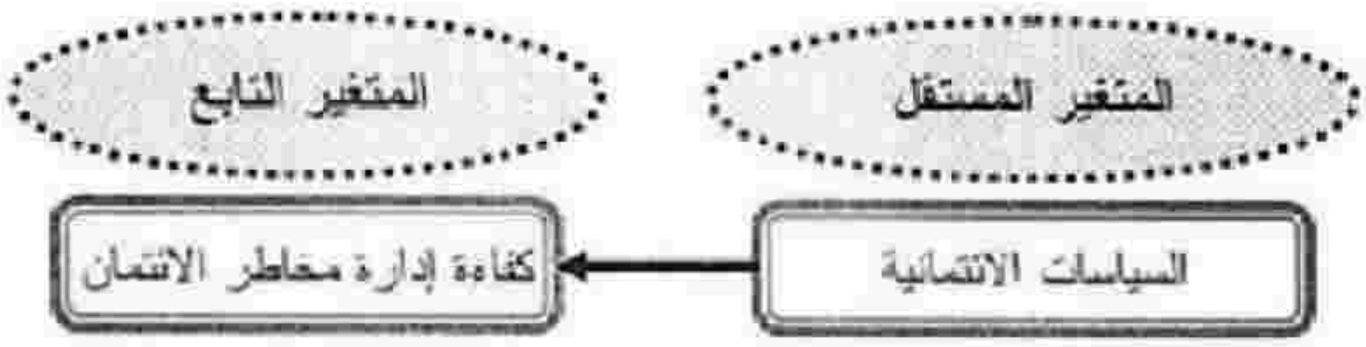


**٨ ــ الدراسات السابقة:**

تم الرجوع إلى الدراسات العربية الآتية، والتي تم ترتيبها حسب التسلسل الزمني:

- **دراسة(الكحلوت، ٢٠٠٥)**: وهي بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١) كل محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان ،ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي.

٢) لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

ـ دراسة (حميدان، ٢٠٠٦): وهي بعنوان " دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي"

تهدف هذه الدراسة لتقييم دور الجهاز المركزي في الرقابة على التسهيلات الائتمانية ، وتوصلت إلى نتائج منها:

- يوجد لدى مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية صعوبات وعقبات تحول دون تحقيق رقابة فعالة على التسهيلات الائتمانية
- يمارس مفتشو الجهاز المركزي مجموعة من الإجراءات الرقابية لدى ممارستهم الرقابة على التسهيلات الائتمانية إلا أن هذه الإجراءات لا تتسم بالفعالية والكفاءة كونها تأتي متأخرة.

- دراسة (أبو كمال،٢٠٠٧): وهي بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II ".

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١) كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين.

٢) نجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة.

٣) يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة.

ـ دراسة (Jason Kofman,٢٠٠٤): وهي بعنوان:

The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial Performance:

أكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف الداخلي IRB لقياس المخاطر الائتمانية والذي يدعم اتخاذ القرار عند منح الائتمان من حيث:

التمييز بين مخاطر المقترضين والتمييز بين مخاطر التسهيلات الائتمانية وتحسين المخصصات لاحتمالية تعثر المقترض وحجم الخسائر المتوقعة بدقة.

ـ دراسة (Patrick Van Roy,٢٠٠٥): وهي بعنوان:

Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel I:

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة والصغيرة الحجم. وخلصت الدراسة الى أنه على الرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة والتي تُعتبر نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية – إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن ٦% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات والبنوك والحكومات.

تناولت الدراسات السابقة موضوع الائتمان المصرفي ودور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في التخفيض من مخاطر الائتمان ودور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية، في حين سيكون التركيز في هذا البحث حول أثر استخدام سياسات ائتمانية سليمة في تحسين وتطوير كفاءة

إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي إلى الحدود المعقولة والمقبولة مصرفيا وذلك من خلال وجهة نظر العاملين في المصرف التجاري السوري.

**الإطار النظري للبحث**

يتناول البحث في إطاره النظري موضوع السياسات الائتمانية والمخاطر الائتمانية ودور السياسات الائتمانية في تطوير وتحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان المصرفي مما يساهم في التقليل من مخاطر الائتمان.

**١- ماهية السياسة الائتمانية (تعريفها، هيكلها):**

تعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات التسهيلات الائتمانية وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه التسهيلات ومتابعتها وتحصيلها(عبد الحميد،٢٠٠٠). وهناك من يعرف السياسة الائتمانية بكونها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص(الحسيني،٢٠٠٦). ويختلف هيكل السياسة الائتمانية من مصرف لآخر تبعا للأهداف المحددة في تخطيطه الاستراتيجي، هيكله التنظيمي، حجم المصرف ورأسماله. لذلك يجب أن يتضمن الهيكل الخاص بالسياسة الائتمانية ما يلي(Baughn and Walker, ١٩٧٨):

- ✓ مراعاة الجوانب القانونية أي القواعد القانونية المنظمة للعمل المصرفي الائتماني.
- ✓ التحديد الواضح لخطوط الائتمان والتي قد تختلف من محافظة لأخرى.
- ✓ تسعير الائتمان بمعنى تحديد سعر الفائدة(العائد من القرض).
- ✓ شروط ومعايير منح الائتمان.
- ✓ إجراءات ومعايير منح الائتمان.

٢- **عناصر السياسة الائتمانية:** وتتمثل أهم عناصر السياسة الائتمانية فيما يلي (أرشيد وجودة، ١٩٩٩):

- **الربحية:** إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو تعظيم ثروة الملاك (زيادة قيمة السهم في السوق) وهو الهدف الأهم للإدارة، ويأتي بالدرجة الثانية هدف الربحية حيث تسعى إدارة المصرف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للمصرف، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها حيث أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح أي أن تكون إيرادات المصرف أعلى من تكاليفه.
- **السيولة:** في المصرف السيولة تعني توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف التجاري أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقداً خلال فترة زمنية قصيرة، وبالتالي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.
- **الأمان:** يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد.
- **الظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة:** يجب على إدارة المصرف القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة وذلك لترشيد قرار منح الائتمان.

٣- **متطلبات السياسة الائتمانية:** يمكن تحيد أهم متطلبات السياسة الائتمانية بما يلي:

- ✓ تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها: إذ تقوم إدارة المصرف بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بالحسبان عدد من المتغيرات منها معدلات الفائدة، الظروف اقتصادية والاجتماعية.

- ✓ مستويات اتخاذ القرار: توضح السياسة الائتمانية السلطة الممنوحة للمستويات الإدارية كافة المسئولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح الائتمان أو عدم الموافقة عليه.

- ✓ مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها: تتضمن سياسات الائتمان مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات. والحكمة الأساسية من هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات.

- ✓ تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف(عبد الحميد، ١٩٩١): حيث يقوم المصرف بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها،والتي تتوقف على الظروف المحيطة وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق.

- ✓ تحديد تشكيلة الائتمان: من المعروف انه توزيع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها المصرف، وفي هذا المجال يوجد الكثير من أساليب تقليل المخاطر ومن أهمها توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة، توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية، توزيع الائتمان على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

- ✓ تحديد سعر الفائدة على القرض: حيث يعتبر الدخل المتولد من عملية الإقراض الدخل الرئيسي للمصرف التجاري وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القرض بأحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة من أهمها:

  - أسعار الفائدة السائدة في السوق.
  - درجة المنافسة بين المصارف.
  - حجم الطلب على القروض.

- حجم الأموال المتاحة لدى المصارف.
- تكلفة إدارة القرض.
- أسعار الفائدة على الودائع.
- سعر الخصم الذي يحدده المركزي.
- درجة المخاطرة التي يتضمنها القرض.
- حجم القرض.
- أجل القرض.

✓ متابعة القروض(هندي،١٩٩٢): ينبغي أن تشمل سياسة الائتمان تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض مع العملاء.

**٤- وسائل السياسة الائتمانية**(الزبيدي، ٢٠٠٢):

✓ الأساليب الكمية للسياسة الائتمانية:وهي مجموعة الوسائل التي تحددها السياسة الائتمانية والتي يمكن من خلالها التأثير على كمية الائتمان المصرفي كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي أي الاهتمام بالمقدار وليس النوع، وتعمل هذه الوسائل في التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى المصرف التجاري.

✓ الأساليب النوعية للسياسة الائتمانية: ويقصد بالوسائل النوعية مجموعة الوسائل التي من خلالها يتم التأثير في الائتمان المصرفي نوعاً دون الاهتمام بمقداره، ويتم اللجوء إلى هذه الوسائل عندما يتوجه الائتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية نحو قطاعات لا تستأثر باهتمام التنمية الاقتصادية.

✓ الأساليب المباشرة للسياسة الائتمانية: بناء على درجة الثقة الكبيرة التي تربط المصرف المركزي بالمصارف التجارية يلجأ المصرف المركزي إلى بعض الأساليب مثل الإقناع الأدبي وهي تمثل السياسة المباشرة للمركزي، ومن خلال هذا الأسلوب يستطيع المصرف المركزي أن يحث المصارف التجارية على التعاون معه لتنفيذ السياسة الائتمانية.

ومما تقدم يستنتج الباحث أن السياسة الائتمانية هي المسئولة عن عملية تنظيم ومتابعة جميع أنواع التسهيلات الائتمانية وتحديد تكلفة هذه التسهيلات وشروط الحصول على كل نوع من هذه التسهيلات، وتتسم هذه السياسة بالقابلية للتغيير والتعديل حسب الظروف والمتغيرات التي يتعرض لها النشاط المصرفي في المستقبل .والهدف الأساسي للسياسة الائتمانية هو تحقيق التوازن بين عاملين أساسيين هما الربحية والسيولة، والحفاظ على المركز المالي للمصرف.

**٤- المخاطر الائتمانية(مفهومها، أنواعها):**

**٤/١ــ مفهوم المخاطر الائتمانية:** تعرف مخاطر الائتمان بأنها الفرصة أو الاحتمال التي يكون فيها المدين غير قادر على سداد أصل القرض أو الفائدة وفقا للشروط والأحكام المحددة في اتفاقية الائتمان، وهي جزء ملازم للعمل المصرفي. وتعني مخاطر الائتمان أن السداد قد يتأخر أو أنه في النهاية لن يتم سداده وهو الأمر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي ويؤثر في سيولة المصرف(حماد، ٢٠٠٥). وعرفها البعض بأن خسائر الائتمان أمر لا مفر منه كنتيجة لعملية الإقراض(Steven, ١٩٨٥).

ويستنتج الباحث تعريف للمخاطر الائتمانية: بأنها عبارة عن الخسائر التي ممكن أن يتعرض لها المصرف التجاري جراء عدم قابلية أو إحجام العميل عن الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالاقتراض من المصرف وذلك لعدم المقدرة بالوفاء بهذه الالتزامات أو لعدم الرغبة بالوفاء بهذه الالتزامات.

**٤/٢ــ مصادر المخاطر الائتمانية:** يمكن تلخيص أهم مخاطر الائتمان بما يلي: قلة خبرة موظفي المصرف، مخاطر الظروف الاقتصادية، مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة، مخاطر التحيز المصرفي(عبد ربه محمد، ٢٠٠٠)، مخاطر مرتبطة بفترة التسهيل(بلعجوز، ٢٠٠٥).

ويرى الباحث أنه مهما كان التحليل الائتماني متكامل وملم بكافة جوانب العملية الائتمانية لابد من أن يكون هناك مخاطر ائتمانية، وقروض متعثرة. أي لا يمكن لأي مصرف أن يصل إلى مرحلة يمكن أن تنعدم فيها المخاطر لأنه مادام هناك ائتمان لا بد أن يكون مصحوبا بالمخاطر. لكن يمكن التخفيف من هذه المخاطر إلى الحدود المعقولة والمقبولة، والتي لا تؤثر على بقاء واستمرارية المصرف.

**٥- إدارة مخاطر الائتمان المصرفي:**

**٥/١ــ تعريف إدارة مخاطر الائتمان:** بداية يجب تعريف إدارة المخاطر بشكل عام حيث تعرف بأنها: هي الإدارة التي تعنى بشكل نظامي ومستمر بإدراك وتحديد وتقديم وتقييم العوامل التي تهدد أصول وقدرات وأهداف المنظمة وسمعتها ومحاولة السيطرة عليها لتجنب الأزمات مستقبلا للمنظمات(عبدي، ٢٠٠٦). وهناك من يعرفها بأنها: تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمنظمة(الراوي، ١٩٩٩). أما إدارة مخاطر الائتمان فهي الإدارة المختصة بالتعرف على المخاطر القائمة والمحتملة الملازمة لنشاط الائتمان والإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر(عبد العال، ٢٠٠٥).

**٥/٢ــ سياسات إدارة مخاطر الائتمان:** تتضمن إدارة مخاطر الائتمان سياسات محددة بوضوح تعبر عن فلسفتها والمحددات التي تتم في حدود الرقابة على مخاطر الائتمان، والتي تشمل ثلاثة أنواع من السياسات:

**الأولى:** مجموعة من السياسات التي تستهدف تقليل مخاطر الائتمان مثل التركز والتعرضات الكبيرة للمخاطر لكل فرد أو هيئة أو قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية معينة.

**الثانية:** مجموعة من السياسات لتصنيف الأصول ويشمل هذا التقييم الدوري لمدى إمكانية تحصيل محفظة القروض والأدوات الائتمانية الأخرى.

**الثالثة:** مجموعة من السياسات تشمل المخصصات التي يتم تكوينها لمستوى كاف لاستيعاب أي خسائر محتملة ليس فقط على محفظة القروض ولكن على جميع الأصول الأخرى المعرضة للخسارة.

**٥/٣ــ مناهج إدارة المخاطر الائتمانية**(صالح وفريدة ، ٢٠٠٧): بشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج التي يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

١) **المنهج الأول:** ويعرف بالمنهج التمييزي حيث يقوم على فكرة أن هناك خمس نواحي في العميل المقترض يجري دراستها وعلى أساسها تحدد درجة المخاطرة ومنح القرض أو عدم منحه وهي تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط المحول وطبيعة الضمان المقدم، وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

٢) **المنهج الثاني:** يعرف بالمنهج التجريبي بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

**نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفروض:**

**١. الإحصاءات الوصفية لعينة البحث:**

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع مفردات عينة البحث وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، وذلك من خلال النسب المئوية (%):

**جدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية لعينة البحث**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر/ ٥٩.٦ % | | أنثى/ ٤٠.٤ % | |
| العمر | ٣٠ فما دون | ٣١-٣٩ | ٤٠-٤٩ | ٥٠ فأكثر |
| | ٤٠.٤ | ٤٤.٧ | ١١.٧ | ٣.٢ |
| المؤهل العلمي | معهد فما دون | جامعي | | دراسات عليا |
| | ٥٢.١ | ٤٠.٤ | | ٧.٤ |
| المستوى الوظيفي | مدير | معاون مدير | رئيس قسم | رئيس شعبة | رئيس دائرة |
| | ٣.٢ | ٨.٥ | ٢٤.٥ | ٤٧.٩ | ١٦.٠ |
| الخبرة | ١٠ وما دون | ١١-٢٠ | | ٢١ فأكثر | |
| | ٥٢.١ | ٣٩.٤ | | ٨.٥ | |

**المصدر: نتائج التحليل الإحصائي**

يبين الجدول السابق أن نسبة الذكور في عينة البحث بلغت (٥٩%) ، أما نسبة الإناث فقد بلغت (٤٠%) من عينة البحث. وتتراوح أعمار عينة البحث بين (٣٠) و(٤٠) سنة بنسبة تقارب (٨٤%) من حجم العينة الكلي ويفسر هذا طبيعة الصناعة المصرفية التي تحتاج إلى الفئات الشابة لتحمل ضغط العمل ودقته. كما يتضح من الجدول السابق أن من يحملون شهادة معهد فأقل يحتلون المرتبة الأولى حيث بلغت بنسبتهم (٥٢%) وهذا مؤشر على نقص الكفاءات العلمية في المصرف محل الدراسة، كذلك تشير النسب المئوية لمؤشر المستوى الوظيفي إلى أن الاستمارات الموزعة والإجابات التي تم الحصول عليها تتصل بالبحث وتخدم أهدافه. من ناحية الخبرة فإن نسبة من تتجاوز خبرتهم الـ (١١) سنة بلغت (٤٠%) من حجم العينة الكلي واحتلوا المرتبة الأولى وهذا يدل على أن متوسط الخبرة يميل لصالح الخبرات الطويلة مما يعكس أن لدى هؤلاء تجربة طويلة في ميدان العمل المصرفي.

**٢. الإحصاءات الوصفية للسياسات الائتمانية:**

يوضح الجدول التالي مدى إتباع سياسات ائتمانية سليمة في المصرف التجاري السوري حيث تم التعرف على الواقع الراهن في المصرف من حيث السياسات المتبعة من خلال استقصاء رأي أفراد العينة.

**جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية للسياسات الائتمانية**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تراعي إدارة المصرف مقدار دخل العميل طالب الائتمان. | ١,٧٦ | ٠,٨٣٨ | ٦,٣٥% | ٨ |
| ٢ | تشترط إدارة المصرف ضمانات مناسبة لمنح الائتمان. | ١,٦١ | ٠,٦٠٩ | ٥,٨١% | ١٥ |
| ٣ | تسعى إدارة المصرف إلى ضمان ربحية المصرف عند منح الائتمان. | ١,٦٨ | ٠,٨٠٦ | ٦,٠٦% | ١٤ |
| ٤ | تراعي إدارة المصرف مقدار السيولة المتوفرة لديها عند منح الائتمان. | ١,٧٦ | ٠,٥٢٦ | ٦,٣٥% | ٩ |
| ٥ | تراعي إدارة المصرف أهلية العميل طالب الائتمان . | ١,٨٢ | ٠,٨٠٣ | ٦,٥٧% | ٧ |
| ٦ | تراعي إدارة المصرف السمعة التجارية للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان. | ١,٨٧ | ٠,٧٣٧ | ٦,٧٥% | ٦ |
| ٧ | تهتم إدارة المصرف بالكفاءة الفنية والإدارية للعميل طالب الائتمان . | ٢,٢٢ | ٠,٩٥٢ | ٨,٠١% | ١ |
| ٨ | تهتم إدارة المصرف بالقدرات والمهارات المتوفرة لدى العميل طالب الائتمان. | ٢,١ | ٠,٨٤٣ | ٧,٥٨% | ٢ |
| ٩ | تهتم إدارة المصرف بالمركز المالي للعميل طالب الائتمان . | ١,٦٩ | ٠,٦٥٦ | ٦,١٠% | ١٢ |
| ١٠ | تأخذ إدارة المصرف بالحسبان مدة القرض الممنوحة للعميل طالب الائتمان. | ١,٦٩ | ٠,٦٠٥ | ٦,١٠% | ١٢ |
| ١١ | تهتم إدارة المصرف بالظروف الاقتصادية العامة للبلد عند منح الائتمان. | ٢,٠٤ | ٠,٨٤١ | ٧,٣٦% | ٣ |
| ١٢ | تراعي إدارة المصرف طبيعة نشاط العميل طالب التسهيل الائتماني . | ١,٩٣ | ٠,٦٩٣ | ٦,٩٦% | ٥ |
| ١٣ | تهتم إدارة المصرف بالأغراض التي تمنح من اجلها التسهيلات الائتمانية. | ٢,٠٤ | ٠,٨٢٨ | ٧,٣٦% | ٤ |
| ١٤ | تقوم إدارة المصرف بدراسة ظروف الشركات طالبة الائتمان . | ١,٧٦ | ٠,٦٥١ | ٦,٣٥% | ١٠ |
| ١٥ | تلتزم إدارة المصرف بكمية ونوعية الائتمان المحدد وتوجيهه من قبل السلطة النقدية. | ١,٧٤ | ٠,٥٨٥ | ٦,٢٨% | ١٦ |
| | | ١,٨٥ | | ١٠٠,٠٠% | |

**المصدر: نتائج التحليل الاحصائي**

يتضح من الجدول السابق أن السياسات الائتمانية السليمة والتي تقوم على أسس علمية في المصرف محل الدراسة متبعة ولكن بدرجة ضعيفة، حيث إن معظم المتوسطات الحسابية لفقرات السياسات الائتمانية دون الدرجة المتوسطة (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (١,٨٥). وقد جاء في الترتيب الأول اهتمام إدارة المصرف بالكفاءة الفنية والإدارية للعميل والمرتبة الثانية لاهتمام إدارة المصرف بقدرات العميل ومهاراته والمرتبة الثالثة للظروف الاقتصادية العامة للبلد وبعدها اهتمام إدارة المصرف بالأغراض التي تمنح من أجلها التسهيلات الائتمانية أما المرتبة الأخيرة اشتراط إدارة المصرف ضمانات مناسبة لمنح الائتمان وضمان ربحية المصرف عند المنح والأخذ بالحسبان مدة

القرض الممنوحة للعميل. وعلى الرغم من تفاوت الإجابات وترتيب الفقرات إلى أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو أقل من(٣) وهو المتوسط المفروض في الدراسة وهذا يدل على أن السياسات الائتمانية المتبعة والمطبقة في المصرف التجاري السوري هي ضعيفة ودون المستوى العلمي المتبع في المصارف العالمية.

### ٣. الإحصاءات الوصفية لكفاءة إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

يوضح الجدول التالي مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري حيث تم التعرف على الواقع الراهن في المصرف من حيث من خلال استقصاء رأي أفراد العينة.

**جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لكفاءة إدارة مخاطر الائتمان**

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تؤثر القوانين المنظمة لحجم ونوعية الائتمان على مخاطر الائتمان. | ١.٨٥ | ٠.٧٠٣ | ٧.٦٠% | ٦ |
| ٢ | تساعد كفاءة وخبرة موظفي المصرف في التقليل من مخاطر الائتمان. | ١.٨٨ | ٠.٧٦ | ٧.٧٢% | ٥ |
| ٣ | تلعب الأوضاع الاقتصادية دورا في التأثير على إدارة مخاطر الائتمان. | ١.٨٤ | ٠.٦٦١ | ٧.٥٦% | ٨ |
| ٤ | تساعد خبرة موظفي الشركة المقترضة في التقليل من مخاطر الائتمان. | ٢.٠٢ | ٠.٨٤٢ | ٨.٣٠% | ٤ |
| ٥ | تساعد السمعة الائتمانية الجيدة للعميل في التقليل من مخاطر الائتمان. | ١.٨١ | ٠.٦٦ | ٧.٤٣% | ٩ |
| ٦ | تلعب الملاءة المالية الجيدة للعميل دورا في التقليل من مخاطر الائتمان. | ١.٧٣ | ٠.٥٩ | ٧.١٠% | ١١ |
| ٧ | تلعب السمعة الاجتماعية الجيدة للعميل دورا في التقليل من مخاطر الائتمان. | ٢.١١ | ٠.٨٨٦ | ٨.٦٧% | ٣ |
| ٨ | إن الحصول على ضمانات حقيقية من العميل يؤدي إلى التقليل من مخاطر الائتمان. | ١.٤٥ | ٠.٥٢١ | ٥.٩٥% | ١٣ |
| ٩ | تلعب مهارة القائمين على شؤون الائتمان في المصرف في التقليل من مخاطر الائتمان. | ١.٦٨ | ٠.٧٢٢ | ٦.٩٠% | ١٢ |
| ١٠ | عدم التهاون والإهمال من قبل القائمين على شؤون الائتمان يؤدي إلى التقليل من مخاطر الائتمان. | ١.٧٦ | ٠.٦٣٤ | ٧.٢٣% | ١٠ |
| ١١ | تسهم المخاطر الصناعية في التأثير على مخاطر الائتمان. | ٢.٢٤ | ٠.٩ | ٩.٢٠% | ١ |
| ١٢ | يسهم تذبذب أسعار صرف العملات في التأثير على مخاطر الائتمان. | ٢.١٣ | ٠.٨٩٥ | ٨.٧٥% | ٢ |
| ١٣ | يلعب تذبذب أسعار الفائدة على القروض في التأثير على مخاطر الائتمان. | ١.٨٥ | ٠.٨٠٢ | ٧.٦٠% | ٧ |
| | | ١.٨٧ | | ١٠٠.٠٠% | |

**المصدر: نتائج التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق أن هناك ضعف كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصرف محل الدراسة، حيث إن معظم المتوسطات الحسابية لفقرات الكفاءة دون الدرجة المتوسطة (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (١.٨٧). ويتضح أيضا أن المخاطر الصناعية لها تأثير على مخاطر الائتمان حيث احتلت المرتبة الأولى كما أن تذبذب أسعار الصرف يؤثر على مخاطر الائتمان واحتلت المرتبة الثانية، وتلعب السمعة الاجتماعية الجيدة للعميل دورا في التقليل من مخاطر الائتمان واحتلت المرتبة الثالثة كما أن خبرة موظفي الشركة المقترضة تساعد في التقليل من مخاطر الائتمان وجاءت في المرتبة الرابعة وبينت النتائج أيضا أن خبرة وكفاءة موظفي المصرف تساعد في التقليل من المخاطر. وعلى الرغم من تفاوت ترتيب الفقرات في الجدول السابق إلا أن الباحث يرى أن هناك ضعف في كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف التجاري السوري ناجم عن الضعف في السياسات المتبعة في عمليات منح الائتمان حيث كانت جميع المتوسطات أقل من (٣) وهو المتوسط المفروض في الدراسة.

**٤ ــ اختبار الفروض:**

تنص فرضية البحث على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين إتباع سياسات ائتمانية سليمة وتحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري.** بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي ما يلي:

أ ــ القدرة التفسيرية للنموذج: تم حساب معامل التحديد لنموذج الانحدار الخاص بالمتغير المستقل (السياسات الائتمانية) وكانت النتائج على الشكل التالي:

**جدول رقم (٤) القدرة التفسيرية للنموذج**

| معامل الارتباط | معامل التحديد | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري للتقدير |
|---|---|---|---|
| ٠,٥٧٨ | ٠,٣٣٤ | ٠,٣٢٦ | ٠,٣٥٤ |

**المصدر: نتائج التحليل الإحصائي**

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بلغت ٥٧.٨% وهو ارتباط طردي متوسط وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٣٢.٦% وهذا يعني أن المتغير المستقل المتمثل في (السياسات الائتمانية) يفسر ما مقداره ٣٢.٦% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في (كفاءة إدارة المخاطر).

ب ــ صلاحية النموذج: بغرض التحقق من صلاحية نموذج الانحدار بمتغيره المستقل (السياسات الائتمانية) فقد تم إجراء تحليل التباين ANOVA ويمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (٥) تحليل التباين للنموذج**

| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | ٥.٧٨٠ | ١ | ٥.٧٨٠ | ٤٦.٠٧١ | ٠.٠٠٠ |
| البواقي | ١١.٥٤٢ | ٩٢ | ٠.١٢٥ | – | – |

**المصدر: نتائج التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق أن قيمة f بلغت ٤٦.٠٧١ وبمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ وهذا يعني أن نموذج الانحدار بمتغيره المستقل يؤثر معنوياً في المتغير التابع أي هناك تأثير معنوي للسياسات الائتمانية في كفاءة إدارة المخاطر.

ج ــ نتائج النموذج: كانت نتائج نموذج الانحدار على الشكل التالي:

**جدول رقم (٦) نتائج النموذج**

| المتغير | T المحسوبة | T الجدولية | Sig. | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| السياسات الائتمانية | ٦.٧٧٨ | ١.٦٧ | ٠.٠٠٠ | معنوية |

**المصدر: نتائج التحليل الإحصائي**

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة t المحسوبة بلغت ٦.٧٨٨وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ١.٦٧ وبمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ ولذلك يمكن القول أن المتغير المستقل لنموذج الانحدار يؤثر معنوياً في المتغير التابع، وبناءً على ذلك تقبل فرضية البحث التي تنص: **يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين إتباع سياسات ائتمانية سليمة وتحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري.**

**نتائج البحث:**

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية على المصرف التجاري السوري محل الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- عدم توافر نظم داعمة وسياسات فعالة تساعد في رفع كفاءة وفعالية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

٢- إن مدركات العاملين بالمصرف محل الدراسة للسياسات الائتمانية كأحد أسس رفع كفاءة إدارة مخاطر الائتمان المصرفي يقل عن الدرجة المتوسطة للمقياس (ثلاث نقاط).

**توصيات البحث:**

١- ضرورة اهتمام المصرف التجاري السوري بالسياسات الائتمانية كأداة لترشيد قرار منح الائتمان وبالتالي تحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر، ومنحهم التفويض الكافي.

٢- الاهتمام بتدريب موظفي الائتمان على إدارة المخاطر الائتمانية حتى يستطيعوا القيام بأعمالهم بشكل فعال وذلك عن طريق الحاقهم بالدورات المختصة وإشراكهم بالندوات والمؤتمرات المتعلقة بمخاطر الائتمان المصرفي.

٣- ضرورة رفد المصرف التجاري السوري بالكوادر العلمية المتخصصة بالعلوم المصرفية والاعتماد بشكل اكبر على الكوادر العلمية الموجودة حاليا في المصرف.

**المراجع العربية:**


١. الحسيني فلاح حسن عداي، الدوري مؤيد عبد الله،٢٠٠٦- *إدارة البنوك*. دار وائل للنشر، ط٣، ص١٢٦.

٢. الراوي خالد وهيب،١٩٩- *إدارة المخاطر المالية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط١، ص١٠.

٣. الزبيدي حمزة محمود،٢٠٠٢- *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص٦٦.

٤. الكحلوت خالد محمد، ٢٠٠٥ – مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة. *رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية*، غزة.

٥. بلعجوز حسن،٢٠٠٥- إدارة المخاطر المصرفية والتحكم فيها، *مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر، تقنيات*، جامعة جيل الجزائر، بوجي٦-٧جوالة، ص٧.

٦. حماد طارق عبد العال،٢٠٠٥- *حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف*، الدار الجامعية، ص٥٦٥.

٧. حميدان عبد الناصر، الحسن عبد المنعم ، ٢٠٠٦- دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي. *مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، العدد٤٣.

٨. رضا أرشيد عبد المعطي، جودة محفوظ أحمد،١٩٩٩- *إدارة الائتمان*، دار وائل للنشر، عمان، ص١٩٨-١٩٩.

٩. صالح مفتاح، معارف فريدة،٢٠٠٧- المخاطر الائتمانية، عملياتها، قياسها-،إدارتها والحد منها، *مؤتمر جامعة الزيتونة*، عمان، الأردن، ١٦-١٨ نيسان، ص١٠.

١٠.عبد الحميد عبد المطلب،٢٠٠٠- *البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها*، الدار الجامعية. ص١١٨-١١٩.

١١.عبد الحميد طلعت أسعد،١٩٩١- *إدارة البنوك التجارية، الإستراتيجية والتطبيق*، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص١٣٨.

١٢.عبد ربه محمد محمد محمود،٢٠٠٠- *دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية*، الدار الجامعية، ص٤٩.

١٣.عبدي زيد منير،٢٠٠٦- *إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع*، الأردن، عمان، ط١، ص٢١.

١٤.علي أبو كمال ميرفت،٢٠٠٧- الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازلII، *رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية*، غزة.

١٥.هندي منير صالح ،١٩٩٢- *إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات*،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص١٨٨.

المراجع الأجنبية:

١٦. BAUGHN w.H.and walker C.E. ١٩٧٨- *the Bankers Handbook. Illinois. Donjones*. Irwin. INC., p٥٤٣.

١٧. JASON K, ٢٠٠٤-**The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance**, January. www.moodyskmv.com

١٨. PATRICK. V. R, ٢٠٠٥-***Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II***, European Central Bank, working Papers, Aug.

١٩.STEVEN I ,١٩٨٥-***Davis.Excellence in banking*** ,the macmillan press LTD. London.,p.١٠٣.

# The Effect the impact of credit policies to improve the efficiency of the banking credit risk management. (Field Study On the commercial bank of syria)

**Najem Al-homaidi- khalil hamdan**
Dept. of Business Administration, Faculty of Economics, University of Aleppo
*Postgraduate Student (MSc.)

## Abstract

Credit polities eopress to aset of rules procedures arrangements which limit size features of credit lin. They limit the facilities and collected. How are followed and collected.
The profit, fluidity, safety, general economic condition. Circustances of different industries are considered the most important elements in the credit politics.
This research discusses the role of credit politics in improving the management of risks of bank credit.
To know the reality of applying the credit politics in syrian commercial bank. By distributing aquestionnaire to employers in many branches of syrian commercial bank.
To sun up the whole, it seems there is amoral effect of credit politics upon the efficiency of credit risks consequently to reduce risk.

Received //٢٠١٦
Accepted //٢٠١٦